قرارات الخلفاء الفاطميين للإصلاح الاجتماعي ومناهضة للانحرافات الاجتماعية في مصر

(٣٥٨ – ٥٦٧ هـ / ٩٦٩ – ١١٧١ م)

إعـــداد

الباحثة/ وفاء صادق محمد عبدالخالق

باحث ماجستير في الآداب تخصص تاريخ إسلامي

كلية الآداب- جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٥/ ١٢/ ٢٠٢١م

تاريخ القبول: ٢٥/ ١٢/ ٢٠٢١م

ملخص:

تهدف دراسة البحث إلى دراسة دور قرارات خلفاء الدولة الفاطمية لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية في مصر (دراسة تاريخية تحليله)، وكذلك مناهضة الانحرافات الاجتماعية التي ظهرت أثناء فترة الحكم الفاطمي نتيجة عدة أسباب، وكان الخليفة يصدر قراراته من سن قوانين وإصدار سجلات وغيرها، وقد كانت حدود الدراسة في مصر في الفترة ٣٥٨هـ /٩٦٩م إلى ٥٦٧هـ /١١٧١م.

وقد شملت الدراسة عدة نقاط أولها قرارات الخلفاء الفاطميين الإصلاحية العامة في المجتمع المصري من شرب الخمر وانتشر اللهو والمجون ورشوة وفساد ثم دراسة قرارات الخلفاء في أمور النساء اللاتي خرجن عن تقاليد المجتمع، وقرارات الخلفاء في مواجهة انحرافات أهل الذمة نتيجة لسياسية الدولة الفاطمية، وكذلك قرارات الخلفاء لمواجهة الأزمات والمجاعات والتي أثرت على المجتمع المصري تأثير كبير والتي سببت في ظهور كثير من الانحرافات الاجتماعية، وقرارات الخلفاء لمواجهة التعصب المذهب في مصر خلال الحكم الفاطمي نتيجة اختلاف مذهب المصريين وهو المذهب السني، ومذهب الدولة الفاطمية وهو المذهب الإسماعيلي الشيعي.

Abstract:

The goal of research study is to study Role of the decisions of the successors of the Fadimian State to Achieve Social Reforms in Egypt) Analytical Historical Study) , And counteracting the social distortions that have emerged During Fatimid rule there were several reasons The limits of The caliph made decisions by enacting laws, issuing records, and so on study in Egypt were in (358 – 567 A. H / 969 – 1171 A.D.).

The study covered several points of the general reform decisions of the Fatimid successors in Egyptian society From the drinking, the amusement, the vagina, the bribery, the corruption. , Then study the decisions of the Allies in women Who have departed from the tradition of society, The decisions of the successors in the face of the aberrations of the Dama people As a result of Fatimid State policy, And so are the decisions of successors to face crises and famine, The decisions of the caliphs to counter sectarian intolerance. As a result of the different Egyptian SINNY SCHOOLISM and Fatimid official state doctrines Ismaili Shiites.

مقدمة:

بعد فتح مصر على يد القائد جوهر الصقلي أصبحت مصر دولة فاطمية، تلك الدولة التي قامت على أساس ديني مذهبي وقد حرص الخلفاء الفاطميين على مظاهر المذهب الشيعي في جميع جوانب الدولة، استمرت الدولة الفاطمية بمصر ما يقرب من قرنين من الزمان وذلك بفضل سياسية الخلفاء اتجاه الشعب المصري والذي أعطى لهم كثير من الحقوق داخل الدولة وكان مشهود للخلفاء المحاولات العديدة لإصلاحات المجتمع المصري ومكافحة الانحرافات الاجتماعية التي ظهرت داخل المجتمع والبلاد، وقد كانت تلك الانحرافات الاجتماعية تتمثل في انتشار شرب الخمر وظهور المجون واللهو والذي ظهر نتيجة الثراء الفاحش للدولة وكثرة الاحتفالات القومية والدينية، بالإضافة إلى تصرفات بعض النساء التي خرجت عن قيم المجتمع الإسلامي، كما سبب سياسية الفاطميين التي اعتمدت على أهل الذمة في الوظائف العليا في البلاد وإقصاء أهل السنة ظهر انحرافات اجتماعية لأهل الذمة واستغل مكانتهم الاجتماعية والوظيفة للتحقيق مصالح شخصية على حساب مسلمين السنة، كما واجه المجتمع المصري كثير من الأزمات والمجاعات التي سببت كثير من أعمال الشغب والفتن وأعمال السرقة واللصوصية وقد واجه خلفاء الدولة الفاطمية تلك الانحرافات الاجتماعية بقوة وحزم بقدر ما كان الخليفة يملك من شخصية قوية أو متساهلة، وقد اتخذ الخلفاء عدة إجراءات لمناهضة تلك الانحرافات تمثلت في القرارات وأصدر سجلات تقرأ على العامة ليلتزم بها الشعب بالإضافة إلى سن قوانين لضبط المجتمع وإصلاحه.

أ- إصلاحات الخلفاء العامة في المجتمع المصري:

فقد كان المعز لدين الله شخصية قوية حازمة كانت له من المقومات الشخصية التي تأهله للخلافة وقيادة الجند وفتح مصر وقيام دولته بها، وبالرغم من أن مدة خلافة المعز بمصر قصيرة فلم تتعدى السنتين ونصف إلا إنه اتخذ عدة إجراءات إصلاحية في مختلف شئون البلاد[1]، وكان المعز يهدف إلى إصلاح المجتمع المصري من الانحرافات الاجتماعية خاصة إلى جانب توطيد أركان دولته، نظرًا أن

سبب إقدام المعز على فتح مصر هو خبر أن أميرة من البيت الحاكم بمصر كانت تشتري الجواري لتمتع بها، ولقد أوكل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى يعقوب ابن كلس كثير من أعمال دواوين الدولة سنة (٣٦٣هـ/٩٧٣م) [٢] فولاه المعز أمور الخراج والحسبة واعتمد عليه في إدارة جميع الأعمال وقد أبدي ابن كلس كفاءة عالية بل يعتبر ابن كلس مؤسس النظام الإداري والمالي للدولة الفاطمية[٣]، ورغم ذلك لم يتهاون المعز معه حينما اتهم ابن كلس بقتل خادمه وحاجبه بالسم بسبب العداوة بينهما فقام بعقابه بعزله من منصبه وصادر أمواله في سنة (٣٦٤هـ/ ٩٧٤م).[٤]

وقد كان العزيز بالله في سنة ٣٨١هـ قد أمر بتلف الخمور وإزالة أماكن صنعها فيذكر المقريزي في ذلك قائلًا:" وأمر (أي العزيز بالله) بإزالة المنكرات وهدم مواضعها، فكسر لرجل واحد خمسون الف جرة وردت من الصعيد " يمكن القول أن العزيز كان صارم ضد صناعة الخمور وأماكنها فأمر بهدم المنكرات أي أماكن صنع الخمور وتكسير جرار الخمر التي تحتوي على الخمور والتي كان يتم تصنيعها في صعيد مصر فيجلبها التجار إلى القاهرة والفسطاط لبيعها فيها إنما يدل ذلك على حزم العزيز بالله ضد الانحرافات والفساد الأخلاقي في المجتمع المصري.[٥]

رغم الجدل الدائم بين مؤرخين في كل العصور على شخصية الحاكم بأمر الله، إلا أنه كان يسعى دائمًا إلا إصلاح المجتمع، فكانت له قرارات لتنظيم المجتمع المصري وأخذ على عاتقه إجراءات عنيفة في سبيل إصلاح المجتمع من الانحرافات التي اعترته، فيذكر المقريزي أن جملة القوانين التي اتخذها الخليفة الحاكم بأمر الله، قد جاءت بدافع الشعور الديني لإصلاح النفوس والأخلاق وتطهير من رذائل المجتمع[٦]، وقد قال ابن خلدون عن الحاكم بأمر الله: أن ما رقى به الحاكم بأمر الله غير صحيح، ولا يقبله العقل السليم[٧]، وقد قال عنه أيضًا الدكتور جمال الدين سرور " ليس هناك ما يثبت أن الحاكم بأمر الله قد ذهب في مقدراته الدينية إلى حد الخروج عن قواعد الإسلام، ورغم هجوم الدكتور محمد عنان على الحاكم بأمر الله وتوجيه إليه الاتهامات إلا أنه قال عنه لقد ظلم التاريخ الحاكم بأمر الله كما ظلم غيره من المصلحين وأن الحاكم

بأمر الله كان مصلحًا على طريقته الخاصة وكان يهدف من إصدار القوانين والأحكام إلى غايات قد أخفيت عن العامة، لأنها تتعلق بسياسة الدولة العليا.[٨]

فبدأ الحاكم بأمر الله بنفسه فكان قدوة لغيره من الحكام والأمراء في مصر الفاطمية، فابتعد عن ملذات الحياة ونعيم القصور واتجه إلى الزهد والتقشف وامتنع عن ارتداء الملابس المذهبة والتي ارتداها أسلافه في الخلافة، مع العلم أنه قد ارتدا تلك الملابس في بداية حكمه فعندما توفى والده العزيز وضع برجوان على رأسه عمامة مرصعة بالجواهر[٩]، وارتدى الملابس الخشنة الغير مطرزة وكانت بيضاء اللون واتخذ عمامة خضراء وبعد فترة جعلها سوداء زيادة في التقشف والزهد، كما ألغى الحاكم بأمر الله تقبيل الأرض بين يديه فكان يرى أن هذا التصرف من مظاهر ورسوم الروم، كما منع السجود والانحناء له، وألغى كلمة مولانا في تحيته واكتفى بعبارة "السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته " [١٠]، ولمزيد من الإصلاح الاجتماعي منع مظاهر الفخامة والتكريم أثناء خروجه وعودته من قرع الطبول وغيرها مما اتخذها أباه وجده من إقامة الزينات في طريقه إلى المصلى، كما أمر ألا يصلي عليه أحد في الخطب الدينية والمكاتبات والمحادثات الرسمية وكان من المعتاد أن يصلي الخطيب على الخليفة الفاطمي كما يصلي على النبي في خطبة الجمعة فاقتصر الخطباء على ما نصه:" اللهم صلي على محمد المصطفى، وسلم على أمير المؤمنين علي المرتضى، اللهم وسلم على أمراء المؤمنين، آباء أمير المؤمنين، اللهم اجعل أفضل سلامك على عبدك وخليفتك ".[١١]

ومما يدل على أن الحاكم بأمر الله سعى جاهدًا للإصلاح الاجتماعي بين الطبقات فلم يكن يهتم بتكديس خزائنه بالذهب والفضة والكنوز الثمينة مثل غيره من الملوك والحكام، وقد اتصف الحاكم بأمر الله بقوة الشخصية وإنه كان صاحب تأثير قوي في نفوس رعيته وقد عمل على الإصلاحات وإعادة الضبط والنظام باستخدام الشدة والعنف فقيل عنه أنه كان يملك الهيبة في هيئته فلا يملك إنسان على الوقف بين يديه ومخاطبته من شدة قوة مظهره وهيئته المخيفة التي تدخل عليهم الهلع[١٢] بل

العكس كان يذهب بهذه الأموال ويقوم بتوزيعها على فقراء شعبه، فكان في كل مرة يخرج فيها من قصره يملئ جيوبه بالأموال ليقوم بتوزيعها على الفقراء والمحتاجين من فقراء راعيته، وقد اتخذ الحاكم له مجلسًا في أحد نوافذ قصره بوقت محدد يعلمه الفقراء والمساكين يلجئوا إليه طالبين المساعدة له فكان يوزع عليهم الأموال والكساء، ومما يدل على عبقرية الحاكم بأمر الله في إدارة شئون الفقراء وحسن إدارة الإجراءات الإصلاحية في المجتمع أنه أمر بصنع قماش شعبي يعرف " بطرز العامة " وكان يوزع عليهم.[١٣]

ومما هو جدير بالذكر حدث ذات مرة أن ناظر المالية قد امتنع عن توزيع المعونات التي كان قد أمر بها الحاكم خوفًا من اختلال ميزانية الدولة[١٤]، فأرسل إليه الحاكم كتابًا جاء فيه:" الغربة مذلة الأعناق، والفاقة مرة المذاق، والمادة من الله الرزاق، فأجرهم على عوائدهم في الإنفاق ... ما عندكم ينفذ، وما عند الله باق " ومن خلال هذا النص يتضح ورق وتقوى الحاكم بأمر الله كما أنه يؤكد على حق الشعب في أموال الدولة بالإضافة إلى إحساس الحاكم بأمر الله بمسئولة الرعية والتفكير الدائم بهم ومحاولته لتقديم سبل المعيشة للمساكين والمحتاجين من شعبه، وقد اهتم الحاكم اهتمامًا بالغًا بتنظيم القضاء وتطهيره من العناصر الفاسدة المنحرفة ممن يقبلون الرشوة، كما اهتم أيضًا بمطاردة ومعاقبة العابثين بالأمن، فقد عزل الحاكم بأمر الله الحسين بن علي بن النعمان سنة (٣٩٤هـ /١٠٠٣م) وقتله نتيجة فساده في القضاء وأكله حقوق الناس بالباطل، وفي ذلك يقول الكندي " وقتل حسين بن علي بن النعمان فأحرقه بالنار، وكان سبب عزله وقتله أن الحاكم الفاطمي قد ملأ عينه ويده وشرط عليه العفة عن أموال الناس، فرفع إلى الحاكم شخص متظلم يذكر فيه أن أباه مات وترك عشرين ألف دينار وأنها كانت في ديوان القاضي، وكان ينفق عليه منها مدة معلومة فحضر بطلب من ماله شيئًا فأعلمه القاضي أن الذي له نفذ، فاستدعى الحاكم الفاطمي القاضي فدفع الرقعة فأجابه بما قال للرجل، وأن الذي خلفه أبوه استوفاه، فأمر الحاكم بإحضار ديوان القاضي، ووجد أكثره باقيًا على القاضي"[١٥]، ويدل قول الكندي حرص الحاكم عند تعيين القضاة على أخذ عليهم ميثاق وعهد على التعفف من أموال المسلمين وعدم ظلم

أي فرد من الرعية، وأنه عند ثبوت انحراف أحد موظفيه وظلمه للرعية يتعرض للعزل والقتل أيضًا. فيذكر المسبحي أن سبب قتل الخليفة الحاكم بأمر الله قائد القواد الحسين بن جوهر الصقلي بسبب مجالس الشراب التي كان يعقدها الحسين في قصره الذي كان يطل على النيل، والتي سببت تلك المجالس العابثة أن مات الطبيب أبو يعقوب ابن نسطاس صديق الحاكم وطبيبه ضيف الحسين بن جوهر غرقًا في مياه النيل وهو سكران، وقد اتهمه الحاكم بأمر الله بقتله وأمر بقتل الحسين بن جواهر.(١٦)

ومما هو جدير بالذكر أن الحاكم بأمر الله أمر بتعليق المصابيح على جميع الحوانيت والمحال بالأسواق المختلفة وفي جميع طرقات وشوارع القاهرة والفسطاط وكان هدفه التجول ليلاً للوقوف على أحوال المدينة وتوطيد الأمن في الأسواق والشوارع بالبلاد (١٧)، ولكن كان هذا القرار له أثر كبير في تغير الحياة الاجتماعية بين المصريين، فأصبحت جميع الأعمال والمعاملات التجارية تقام ليلاً .(١٨)

وحينما بلغ إلى علم الحاكم أن البعض استغل إضاءة الشوارع والطرقات ليلاً ليعيشوا حياة اللهو العبث والانحراف، اتجه إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الحاسمة من أجل الإصلاح الاجتماعي بالبلاد ومنع الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية التي شهدتها البلاد نتيجة الأعمال الليلية، فقام الحاكم بأمر الله بفرض مجموعة من القوانين الشديدة منع فيها النساء من الخروج بعد العشاء، كما منع الرجال من الجلوس في الدكاكين والحوانيت، ثم تطور الأمر إلى النهي نهائي من الخروج والتجول ليلًا من بعد العشاء وحتي مطلع الفجر، واتبع ذلك بالطبع قرار منع الأعمال التجارية وفتح الدكاكين ليلًا.(١٩)

وإذا ما أمعن النظر في بعض قرارات الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله المثير للجدل بين المؤرخين نجد أن لها غرض إصلاحي لإبعاد المجتمع عن الانحرافات في شتى الأمور محاولًا إعادة التنظيم القويم لسلوكيات الأفراد المختلفة إيمانًا منه بمسئوليته الكبيرة اتجاه الرعية والمجتمع، فحينما فرض الخليفة الحاكم قيودًا على بعض صنوف

الطعام والشراب أو حتى منع تداول البعض منها نهائي بالأسواق كان يوجد هدف وغرض إصلاحي من ذلك، فمنع بيع الزبيب واستيراده حتى لا يصنعه التجار خمرًا، كما حرم الحاكم بأمر الله أن يبيع التجار أكثر من أربعة أرطال مرة واحدة من العنب حتى لا يستعمل في صناعة النبيذ، وكذلك حينما أصدر الحاكم قرار بإتلاف أشجار الكروم حتى لا يستخدموها في صنع الخمور[٢٠]، ومما هو جدير بالذكر أن الخلفاء الفاطميين كانوا يذيعون منشور في البلاد المصرية أول يوم من شهر رمضان بمنع بيع أو حتى عرض المنتجات المسكرة ويمنع منع بات شراء تلك المسكرات سرًا أو جهرًا ووصلت عقوبة من يبيع أو يشتري المسكرات في شهر رمضان في عهد الحاكم بأمر الله إلى القتل.[٢١]

أما منع الخليفة الحاكم لبعض المأكولات فمنع الحاكم الخبازين بأن يقوموا بعجن العجين بالأرجل وذلك حتى يضمن السلامة والصحة العامة، وحتى يضمن المحافظة على رغيف العيش من التلوث الناتج من استخدام الأرجل في العجن كما أمر الخليفة الصيادون بعدم صيد الأسماك التي لا قشر التي تعرف بأسماك (القرموط) لها لأنه سمك يعيش في الأوحال ويعيش داخل الحفر فيها يعيش على الترسبات الضارة التي تعيش في القاع، وبذلك تحريم صيد تلك الأسماك حتى تقوم بدورها البيئي الهام وهو تنظيف المجاري المائية من تلك الترسبات، وأنذر بعقوبات شديدة لمن يخاف تلك القرارات والقوانين، كما نهى الحاكم الجزارين بعدم ذبح الأبقار إلا في عيد الأضحى[٢٢] وهذه نظرية اقتصادية كبيرة للمحافظة على الثروة الحيوانية من الذبح الجائر، وحينما اتخذ الخليفة الحاكم قرار بقتل الكلاب لم يكن قرار عبثيًا بل إنه يقصد به الإصلاح والدليل على ذلك إنه قد استثنى كلاب الصيد من القتل، وكان قراره بقتل الكلام لأن مدينتي القاهرة والفسطاط قد ازدحمتا بالألف الكلاب الضالة[٢٣]، وحينما أمر الحاكم بمنع دخول أحد الحمامات العامة إلا بمئزر فهذا القرار يتفق كل الاتفاق مع الآداب العامة والمحافظة على المجتمع الإسلامي من الانحلال بالتساهل في كشف العورات والتي دعت إليه الشرائع السماوية.

وقد قام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بعد وفاة والده الحاكم بأمر الله بثلاث سنوات بإعلان براءة والده من دعوى الألوهية التي قيلت في حق أبيه وأسلافه، وقد أصدر الظاهر هذا الإعلان بهدف الإصلاح والقضاء على الفتنة التي ظهرت بسبب هذه الدعوة بمصر، كما أنه استخدم الشدة والعنف في القضاء عن الخارجين على الدين وخاصة الجماعة التي ادعت ألوهية الحاكم وأمر بمطاردتهم وتتبعهم في سائر البلاد للتخلص منهم باعتبارهم خارجين عن الإسلام ومنحرفين عن العقيدة، كما صرح الخليفة الظاهر بإنكار تلك الدعوة من تأليه أبيه وهدد بالعقوبات الشديدة على كل من تراوده نفسه في تلك الدعوة المنحرفة وقد أذاع الظاهر ذلك على المصريين في بيان له[٢٤] وفي ذلك يقول بن تغري بردي نقلًا عن هلال الصابي:" وجدت كتابًا كتب من مصر في سنة أربعة عشر وأربعمائة، على لسان المصريين وهو كتاب طويل منه: "وذهب طائفة من النصرانية إلى الغلو في أبينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه غلت وضعت فيه ما ادعت النصارى في المسيح. ونجمت في هؤلاء الكفرة فرقه سخيفة العقول ضالة بجهلها عن سواء السبيل، فغالوا فينا غلوًا كبيرًا وقال في آبائنا وأجدادنا منكرًا من القول وزورًا، ونسبونا بغلوهم الأشنع وجهلهم المستفظع، إلى مالا يليق بنا ذكره. وإن لنبرأ إلى الله تعالى من هؤلاء الجهلة الكفرة الضلال. ونسأل الله أن يحسن معونتنا على إعزاز دينا وتوطيد قواعده وتمكينه، والعمل بما أمرنا به جدنا المصطفى وأبونا علي المرتضى، وأسلافنا البررة أعلام الهدى. وقد علمتم يا معشر أوليائنا ودعاتنا ما حكمنا به من قطع دابر هؤلاء الكفر الفساق، والفجرة المراق، وتفريقنا لهم في البلاد كل مفرق، فظعنوا في الآفاق هاربين، وشردوا مطرودين خائفين. وكان من جملة من دعاه الخوف منهم إلى الانتزاح رجل من أهل البصرة أهوج أثول، ضال مضل، سار مع الحجيج إلى مكة – حرسها الله – فرقًا من وقع الحسام، وتسترًا بالحج إلى بيت الله الحرام، فلما حصل في البيت المفضل المعظم، والمحل المقدس المكرم، أعلن بالكفر وما كان يخفيه من المكر وحمله (لمم في عقله) على قصد الحجر الأسود حتى قصده وضربه بدبوس ضربات المتواليات، أطارت منه شظايا وصلت بعد

ذلك. ثم أن هذا الكافر عوجل بالقتل على أسوء حاله وأضل أعماله، والحق بأمثاله من الكفرة الواردين موارد ضلاله، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الأخرة عذاب عظيم، ولعمري أن هذه لمصيبة في الإسلام قادحة، ونكاية فادحة، فإنا لله وإنا إليه راجعون. لقد ارتقى هذا الملعون مرتقى عظيمًا ومقام جسيمًا، أذكر به ما كان أقدم عليه غلام ثقيف المعروف والحجاج – لعنه الله – من إحراق البيت وهدمه وإزالة بنيانه وردمه."[٢٥]

وفي خلافة الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ /١٠٢٩ – ١٠٣٥م) حدث أن تولى الوزارة أبو البركات الحسين عماد الدولة محمد بن أحمد الجرجرائي سنة (٤٤١هـ / ١٠٤٩م) وقد أساء السيرة بين الرعية فاستباح دمائهم وأموالهم، فيقول عنه المقريزي" وكانت أيامه كلها رديئة لكثرة القبض على الناس والمصادرات واصطفاء الأموال .... فكثر الذم وكان أيضًا يبطش بمن يبطش عن غير علم الخليفة ولا استئذانه ...).[٢٦]

ب- قرارات الخلفاء فيما يخص النساء:

اتخذ الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله مجموعة قرارات وتم تنفذيها خاصة بالنساء في ذلك الوقت ورغم أن هذه القرارات قد تبدو قاسية وتقيد من حرية المرأة إلا إنها كانت ضرورة لمنع انحراف النساء الاجتماع في العصر الفاطمي والدليل على ذلك إنه لم يكن قراره بمنع خروج النساء شامل جميع النساء في الدولة فقد استثنى منهن القابلات ومغسلة الموتى نظرًا لأهمية عملهن، كما كان قرارات الأحكام التي أصدرها لتقييد حرية النساء نتيجة لأحوالهن فقد خرجت النساء إلى الطرقات والشوارع بدون حجاب سافرات ومتبرجات الوجوه، كما تصرفن بعض النساء بطريقه منحلة خارجة عن الدين فأقبلن بعضهن على شرب الخمر واختلطن بالرجال[٢٧] لقد منع الحاكم بأمر الله خروج المرأة من منزلها لظهور الانحراف لدى بعض النساء فقد ساد الترف واللهو والغناء عند بعضهن وتفشي علامات الانحلال والفسق، حتى وصل الفسق أن احتالت

النساء للخروج من أجل اللهو والانحلال، ويذكر المقريزي واقعة أن امرأة ادعت أن أخاها ينازع سكرات الموت ووقفت بطريق القاضي "مالك بن سعيد الفارقي " تلتمس أن يوصلها إليه فأرسل معها رجلين إلى دار أخاه المزعوم حتى جاء زوجها وعرف بخبرها مع القاضي وأنكر وجود أي أخوة لزوجته، وألقى القبض عليهم في إزار واحد وهما بحالة سكر وأحرقت المرأة وقتل الرجل[٢٨] وقد أتى هذا المنع بالتدريج طبقًا لما ورد بالسجلات المعلن في الدولة، وقد كانت السجلات تعلن بالأسواق حتى يعلم بها الجميع فقد صدر سجل سنة (٤٠٢هـ/١٠١١م) منع خروج النساء بعد صلاة العشاء[٢٩]، وصدر سجل في العام التالي (٤٠٣هـ/١٠١٢م) بمنع خروج النساء إلى الصحراء ومنعهن من زيارة القبور، وقد شهد عيد النحر في نفس السنة تنفيذ ذلك القرار ولم يخرجن النساء إلى تلك الأماكن وكذلك منعن من الغناء وحظر عليهن كشف وجوهون وراء الجنائز ومنع خروج الناحات بالطبل وراء المتوفي[٣٠]، ولم يكن منع النحائات في مصر بالأمر الجديد فقد حظر عملهن من قبل الخليفة المعز وأسند إلى القاضي التشدد عليهن ومعاقبتهن حتى أن المعز وصف من يعمل بالنياحة بالفواسق [٣١]، ومما هو جدير بالذكر أن القضاة قد قاموا بتقديم التماس إلى الحاكم يشكون فيه كثرة الجرائم النسائية والسرقات التي تحدث للبضائع في الأسواق أثناء خروج النساء مع مواكب يوم عاشوراء والجنائز واستغلال بعضهن ما يحدث في تلك المناسبات من صراخ وعويل خلف المواكب ويقمن بتلك الجرائم.[٣٢]

ويعلل الدكتور عنان تشدد الحاكم بأمر الله في مطاردة النساء والعقوبات التي فرضها بقوله: " المرأة من أشد عوامل الفتنة والغواية، ولا سيما في عصور الفساد والانحلال، وقد شهد الحاكم بنفسه أثناء طوافه الليلي، كثير من ضروب التهتك والخلاعة، التي كانت تغرق فيها نساء العصر، ونقلت على يد رسله وعيونه – ومنهم نساء وعجائز كن ينفذن إلى أعماق الأسر – أقوال ونوادر كثيرة عن خبثهن، وافتنانهن في أساليب الإفساد والغواية، وقد رأى الحاكم في الحجر على المرأة والمباعدة بينها وبين الرجال في حياة المدينة وسيلة لمكافحة الرزيلة وحماية الأخلاق الفاضلة ".[٣٣]

وفي سنة (٤٠٧هـ/١٠١٦م) منع الحاكم بأمر الله خروج الناس بشكل نهائي لا ليلًا ولا نهارًا[٣٤] وقد نص السجل الذي أورده المؤرخ المسبحي في سنة (٤١٤هـ/١٠٢٣م) برفع المنكر وعدم خروج النساء بعد صلاة العصر إلى الطرقات بالقرافة أو التنزه عن المناكر ويمنع الغناء أو التشهير بشيء منه[٣٥]، وشدد الحاكم بأمر الله على تنفيذ تلك القرارات ولم يكن قراراته إلى من أجل تنظيم المجتمع ومنع العبث الأخلاقي الذي ظهر بالدولة وكان الحاكم يعمل بالحسبة بنفسه[٣٦]، فكان يجوب الأسواق على حمار، فمنع النساء الخروج أو حتى التطلع من الشرفات[٣٧]، وكذلك منعهن من الأسطح سواء كانت شابه أو عجوزه[٣٨] ومنع الإسكافية من عمل إخفاف لهن، وأغلقت الحمامات الخاصة بالنساء، وقد واجهت كثير من النساء القتل جزاء مخلفاتها لهذه القرارات[٣٩] حتي أن هدم بعض الحمامات على رؤوس النساء[٤٠]، ويذكر أن الخليفة كان يجوب الشوارع والأسواق فمر من جوار حمام خاص بالنساء فسمع أصواتهن فأمر أن يسد عليهن الحمام حتى متن كلهن دون أي جرم [٤١]، وقلد بلغ الحاكم في قسوته مع النساء أن أغمر بإغراق حظاياه وجواريه بعد أن وضعهن في صناديق وسمرت عليهن والقين في نهر النيل[٤٢] وحين اشتكى النساء بأن ليس لديهم ما يعولهن في أمور البيع والشراء، أمر الخليفة أن البائعة بحمل البضائع ويسيروا بيها ليبيعوها إلى النساء من خلال فتحة بالباب، وتضع المرأة ثمن البضاعة في ما يشبه المغرفة حتى لايراها البائع [٤٣]، ولم تكن قرارات الحكام على نساء المسلمين فقط، بل تشدد أيضًا في منع خروج نساء أهل الذمة، فمنع نساء النصارى من الخروج إلى الكنائس، ولقد أوردى المسبحي: أنه يوم اجتماع النصارى بكنيسة المقس للاحتفال بعيد الفصح، قد شاهد النساء وهن سكارى وكن يتهتكن وحملهن الحمالين في قفاف، وقد كان اجتماعهن مع الرجال أمرًا يقبح ذكره[٤٤]، ونظرًا تلك الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية كان لابد من الخليفة التصدي منعًا لانتشار مثل تلك الأمور العبثية والغير أخلاقية، وقد أصدر الحاكم سجلًا في سنة (٣٩٨هـ/ ١٠٠٧م) يحرم على النصارى تزيين كنائسهم وقد لاقى المخالفين التعذيب [٤٥] واستمر منع النساء من الخروج مدة

سبع سنوات، حتى وفاة الحاكم بأمر الله سمحت أخته بست الملك بحرية خروج النساء وحرية تصريف أمرهن.(٤٦)

وخلاصة القول رغم أن الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله قد تشدد مع النساء وحد من حريتها إلى أن كان في كثير من قراراته من أجل منع الانحرافات الاجتماعية بالدولة ومحافظًا على القيم الاجتماعية والعودة إلى الشرعة الإسلامية وكذلك من الناحية الاجتماعية المحافظة على جمال وكمال النساء وجعلها مكانتها عالية مثل الأميرات، وقد نجد أن كثير من أهل مصر حتى العصر الحديث كانوا يحافظون على عدم خروج المرأة كنوع من الأرستقراطية للأشراف والأكابر، وبل وصل إلى الحد التباهي بأن نسائهم لا تخرج إلى الشارع فهي أغنى من احتياجها للتعرض للشوارع والطرقات.

ج- مواجهة اضطهادات أهل الذمة وتجبرهم داخل الدولة:

بقدوم الفاطميين إلى مصر كان الخليفة المعز لدين الله يعلم جيدًا مدى كراهية المصريين للمذهب الشيعي، ومحاولة منه التقرب إلى السنيين وتقليل تيار الكراهية لمذهب دولته الفتية وربما لاستمالة قلوب المصريين اتجاه المذهب الإسماعيلي الشيعي، اتخذ المعز عدة إجراءات ضد أهل الذمة بمصر فألغى الامتيازات التي اكتسبها الذميين في عهد الدولة الإخشيدية فألغى تقليد حضور الحفلات الخاصة بالنصارى، كما منع الأقباط في عيد النيروز من جمع الحسنات من العظماء ومنع رش المارة بالماء العكر، ومنع التنزه على النيل في لية عيد الغطاس وربما يرجع ذلك إلى ما يقترن من مظاهر انحرافية وأخلاقية في تلك الأعياد.(٤٧)

لقد استأثر أهل الذمة بالمناصب العليا بالدولة في خلافة العزيز واستولوا على أكثر المناصب ذات السلطة والنفوذ مما أدى إلى نتائج سيئة في المجتمع المصري، فعندما استوزر العزيز عيسي بن نسطورس سنة (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) كما عين منشأ بن إبراهيم وكيلًا للوزير وحكمًا في بلاد الشام سنة (٣٨٦هـ / ٩٩٦م)(٤٨)، ففتح أبواب

المناصب العليا في دواوين الشام لليهود وقدمهم وأبعد المسلمين العاملين فيها فبسط اليهود سيطرتهم على المناصب الإدارية[٤٩]، إلى أن تقدمت إحدى النساء برقعة إلى الخليفة العزيز جاء فيها " بالذي أعز اليهود بمنشأ والنصارى بعيسى بن نسطورس، وأذل المسلمين بك ألا كشفت ظلامتي "، وحينما أخذ الرقعة وقرأ ما فيها[٥٠] فقيض عليهما وعزل ابن نسطورس والموظفين اليهود واستبدلهم بالمسلمين في الدواوين وأعمال الدولة وصادر من عيسى بن نسطورس ثلاثمائة ألف دينار[٥١]، وربما يرجع هذا الإجراء من العزيز كان نتيجة تأثير الرأي العام الإسلامي والشعور الساخط من المسلمين واعتراضهم على استحواذ النصارى على الوظائف في الدولة، وقد عمد العزيز إلى تهدئة الرأي العام الإسلامي وكذلك حفاظًا على هيبة الدولة أمام الرعية والعالم الإسلامي فاتخذ هذا الإجراء.[٥٢]

مما هو جدير بالذكر أن قرارات الخليفة الحاكم بأمر الله اتجاه أهل الذمة حيث أنه لم يتجه نهج أبيه في محابته وتقريبه لأهل الذمة وقد بلغ للحاكم مظاهر الانحراف الاجتماعي لأهل الذمة أثناء احتفالاتهم كما سبق ذكره، فأصدر سجل في سنة (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) يأمر فيه اليهود والنصارى بشد الزنار في أوساطهم ولبس الغيار[٥٣]، فإن كان يهوديًا وضع على كتفة خيط أحمر أو أصفر[٥٤] وإن كان نصرانيًا شد في وسطه زنارًا وعلق على صدره صليبًا من الخشب يصل وزنه إلى خمسة أرطال وطوله ذراع[٥٥]، وإن كانت امرأة شدت الزنار تحت الإزار كالرجل [٥٦]، وكانت تعلق على أعناق النساء الذميات دراهم مكتوب فيها "ذمي " أو خاتم يعلق في أعناق النساء وتعلق عليهن في الحمامات حتى يعرفن بها، وتلبس الخفاف فرد بألوان الأسود وأخرى أحمرًا وجلجلاً في أرجلهن[٥٧] وكذلك كانوا يمنعون من لبس الديباج[٥٨]، وقد منع الخليفة الحاكم بأمر الله النخاسين وتجار الرقيق من بيع العبيد والجواري من المسلمين لأهل الذمة[٥٩]، وذلك لمنع أهل الذمة في استخدام المسلمين في أعمال دنيئة محققًا مبدأ الحرية الدينية والتعايش السلمي.

ولم يكن موقف الحاكم بأمر الله اتجاه أهل الذمة بدافع التعصب ولكن يرجع إلى شخصية الحاكم الحازمة في سياسته الإدارية والتي كانت تهدف إلى تحقيق العدالة، فلم يقتل الحاكم بأمر الله فهد ابن إبراهيم بسبب أنه نصرانيًا، ولكنه قتله بسبب أخطائه الإدارية، وقد كان قتل الحاكم بأمر الله أبى غالب أخ فهد متولي ديوان النفقات ما هو إلا نتيجة فساده الإداري وانحرافه الاجتماعي لظلمه بين الرعية، ومما يدل على أن الحاكم يريد تحقيق الإصلاح الاجتماعي والسياسي والإداري ولم يكن نتيجة التعصب الديني أن استدعي أولاد فهد وخلع عليهم وكتب لهم سجل الأمان لأرواحهم وأموالهم.(٦٠)

وقد فسر بعض المؤرخين بمطاردة الحاكم بأمر الله لغير المسلمين من أهل الذمة أنه كان تصرف سياسي حكيم له مدى بعيد لمواجه الأزمات التي تواجه المذهب الإسماعيلي في ذلك الوقت، وأن اضطهاده للمسيحين كان يحاول أن يكسب نحوه المزاج العام للجماهير والشعب الإسلامي نحو تحقيق فكره الجهاد ضد الكفار في السير نحو تحقيق هدف المذهب الشيعي نحو تحقيق إمبراطورية إسلامية قائمة على المذهب الشيعي(٦١)، والدليل على ذلك كتاب الحاكم إلى النصارى واليهود والذي جاء فيه " هذا كتاب من عبد الله ووليه المنصور أبي علي الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين بن الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين لجماعة النصارى بمصر عندما أنهوا إليه الخوف الذي لحقهم والجزع الذي هالهم فأقلقهم ....، أنتم جميعًا بأمان الله عز وجل، وأمان نبيه خاتم النبين وسيد المرسلين ﷺ وعلى آله الطاهرين وأمان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأمان الأئمة من آباء أمير المؤمنين هذا على نفوسكم ودمائكم وأولادكم وأموالكم وأحوالكم وأملاككم، وما تحويه أيديكم، أمانًا صريحًا ثابتًا وعقدًا صحيحًا باقيًا فثقوا به وأسكنوا إليه، وتحققوا أن لكم جميل رأي أمير المؤمنين وعاطفته ونصرته تحميكم وعصمته تقيكم، لا يقدم عليكم بسوء أحد، والله عون أمير المؤمنين على ما تعتقدون من صلاح وإصلاح لسكان أقطار مملكته ومن له وسيلة الثواء في كنف دولته.. وعهده الذي يشرفه طرفكم، وكفى بالله شهيدًا" (٦٢)، ويوضح هذا المرسوم أن

الحاكم بأمر الله لم يكن مستمر في سياسة الشدة دائمًا وربما زالت الأسباب التي جعلته منتهج تلك السياسية الحازمة مع أهل الذمة فيعود ويطلق لهم الحرية في شعائرهم كما يأمنهم على أنفسهم وأملاكهم بكتاب ومرسوم خاص.

وقد سلك الحاكم بأمر طريق الشدة مع أهل الذمة نتيجة عوامل كثيرة ومنها تذمر واستياء المصريين المسلمون لاستئثار أهل الذمة بالسلطة والوظائف الهامة بالبلاد وتكديسهم الثروات الطائلة، وكذلك لانتشار عديد من الانحرافات السلوكية لدى أهل الذمة، فأصدر الحاكم قرار بمنع النصارى من الاحتفال بعيد النيروز والذي كان يتم الاحتفال به على شواطئ نهر النيل، كما منع الألعاب التي كانت تقام في هذا العيد لما كان يصاحب هذا العيد من الملاهي الكثيرة والباذخة وخاصة تلك التي كانت على ضفاف نهر النيل وكذلك ضفاف الخليج، كما ألغى الحاكم بأمر الله جميع الأحباس المرصودة على الكنائس والأديرة بأعمال مصر وتم إضافة تلك الأحباس إلى الديون، وربما كان سبب هذا القرار تقليل نفقات الكنائس وتحسين مصادر دخل الدولة.

وفي خلافة الحافظ لدين الله الفاطمي سنة –٥٤٤هـ / ١١٤٩ – ١١٥٤م) تولى الوزارة بهرام الأرماني سنة (٥٣١هـ / ١١٣٦م) ولقب بسيف الدولة تاج الخلافة، فشق ذلك على الناس فضلًا عن تطاول النصارى في أيامه على المسلمين، وقد ظل في الوزارة حتى طرده رضوان بن لولخشي[٦٣]، ويرجع سبب طرد بهرام الأرماني من قبل رضوان بن لولخشي يرجع إلى ازدياد النفوذ الاجتماعي الكبير للنصارى مما أثار حفيظة المسلمين وكذلك خشيتهم على مد نفوذهم والسيطرة على الخلافة وموارد الدولة.

د- سياسة الخلفاء الفاطميين لمواجهة الأزمات والمجاعات:

عندما وصل الجيش الفاطمي إلى مصر ٣٥٨هـ / ٩٦٨م كان قد ساد مصر غلاء وكساد اقتصادي كبير بسبب الاضرابات السياسية والاقتصادية للدولة الإخشيدية لتغير نظام الحكم وسقوط الحكم الإخشيدي، وقد دخلت البلاد المصرية حالة من الفوضى نتيجة تدافع الناس لتخزين الغلال خوفًا من المد الفاطمي وما صاحبه من

خوف الناس من المستقبل والأحداث التالية في البلاد[٦٤]، وقد حاول القائد الفاطمي جوهر الصقلي من ضبط الأوضاع بمصر عند طريق اتباع بعض الإجراءات والقرارات الصارمة أولها إصدار قرار بمنع تخزين الغلال والقمح، كما ألزم كل من لديه قمح يزيد عن حاجته بإخراجه إلى الأسواق لبيعه[٦٥]، وقد قام جوهر بتشديد العقوبات على المخالفين لتوجيه رسالة سياسية لقوة الدولة الفاطمية فقام بجلد أحد عشر رجلًا من الطحانين والتشهير بهم في شوارع مدينة القاهرة والفسطاط.[٦٦]

أما الحاكم بأمر الله اتخذ عدة إجراءات لمكافحة الغلاء في البلاد المصرية، فأمر سنة ٣٩٨هـ بألا يخزن أحد من التجار والمزارعين وأصحاب الدكاكين المؤن الغذائية والغلال، وألا يخزن أحدًا مؤن أكثر من حاجته، وكذلك حدد أسعار الغلال وجعل عقوبات صارمة لمن يخاف تلك إقرارات قرارته لموجهة الغش والتدليس في الأسواق.[٦٧]

عمل الحاكم بأمر الله كمحتسب فكان يجوب الأسواق لمعرفة الأحوال ومراقبة التجار والناس وخاصة في أوقات الغلاء والتدهور الاقتصادي نتيجة المجاعات والأوبئة التي انتشرت بمصر طوال العصر الفاطمي، وقد أجبر الحاكم بأمر الله التجار على تنفيذ القرارات التي اتخذها لمواجه الغلاء، فقام بتسعير الخبز والمواد الغذائية، فضرب جماعة من الطحانين والخبازين بالسياط وشهروا بهم لبيعهم الخبز مبلولًا ليزيد وزنه.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد كان الخليفة الظاهر يتصف بصفات حسنة في سبيل إصلاحات المجتمع المصري وأنه كان يباشر النظر في أمور الرعية بنفسه واتصف بعفة اليد ولين الجانب، فقد مات في عهده تاجر يدعى مبارك الأنماطي البغدادي كان قد ترك بغداد وأقام بمصر وتوفي بها وترك ثروة عظيمة فسأل الظاهر عن ورثته فكان له بنت فترك لها جميع المال ولم يأخذ منه شيئًا، وحينما حدث وباء في الماشية في سنة ٤١٧هـ، وقد أصاب هذا الوباء الحيوانات وتضرر منها الأبقار بشكل خاص التي تستخدم في أعمال الزراعة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ونتج عن

ارتفاع الأسعار حدوث أزمة اقتصادية كبيرة حتى صاح الناس بالشوارع والطرقات: " الجوع يا أمير المؤمنين ! لم يصنع بنا هذا أبوك" [٦٨]، وحتى يعالج الظاهر لدين الله اتخذ عدة إجراءات إصلاحية لمواجهة تلك الأزمة، فأصدر الخليفة الظاهر أوامره بأن يمنع ذبح الأبقار السليمة من العيوب والتي تصلح لأعمال الحرث وغيرها، وذلك للحفاظ على تكاثر الأبقار، وقد سمح الظاهر بذبح الأبقار التي لا فائدة منها في التكاثر أو العمل وكتب كتاب إعلانه على الناس في ذلك الوقت جاء فيه :"إن الله تعالى بتتابع نعمته وبالغ حكمته، خلق ضروب من الأنعام، وعمل فيها منافع الأنام، فوجب أن تحمي البقر المخصوصة بعمارة الأرض، المذللة لمصالح الخلق، فإن في ذبحها غاية الفساد، وإضرار للعباد والبلاد " وقد نجح بتلك القرارات من إصلاح الأزمة وعمت الفائدة على البلاد.[٦٩]

كما كان لست الملك بيان لأهل مصر توعدهم فيه بحسن السيرة وحسن المعاملة وأن عليهم أن يذكروا حوائجهم ويرفعوا شكواهم ومظالمهم ضد أي من العالمين في الدولة أو غيرهم، كما كانت تحث الظاهر لإعزاز دين الله على مواجه الانحرافات الاجتماعية في الدولة، فيذكر أن بعض من الجامعات في الريف قد استغلت قربها واتصالها بالولاة فقاموا بارتكاب الجرائم بين الناس محتمين بالولاة فصدر سجل من قبل الخليفة ينهي عن ذلك في سنة ٤١٤هـ..[٧٠]

وقد ذكر أن جماعة من موظفي الدولة قاموا باستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الرعية فقاموا بجرائم وانحرافات تنتهك العدالة من رشوة وابتزاز[٧١]، فكان من الظاهر أن واجهه تلك الفئة من الموظفين المسيئين للدولة الفاطمية بأن أصدر سجل قرئ على جميع الناس في شهر جماد الأولى لسنة ٤١٥هـ في الجامع العتيق وقد جاء فيه:" إنه انتهى إلى أمير المؤمنين أن المستخدمين في الصناعة يعتمدون تعويق من ينزل البحر من الناس ويمنعون من إنقاذ من يلتمس الخلاص منهم ليأخذوا على ذلك واجبًا قد أقامه متولي الصناعة محمد الحسيني العجمي،

على كل غريق دينارين ونصفًا وأن ذلك لما أنهي إلى حضرة أمير المؤمنين أنكره وأكبره، ومنع من أخذ درهم واحد فما فوقه عما هذا سببه، والمنع منه، فكثير الدعاء للظاهر ."[٧٢]

وفي سنة ٤٥٧هـ/١٠٦٥م تفاقمت الأزمة الاقتصادية فقام الخليفة المستنصر بإحضار الوالي وهدده أن لم يظهر الخبز في الأسواق سوف يضرب رقبته ويصادر أمواله، فلجأ الوالي إلى حيلة بأن قام بإخراج جماعة من السجن كان حكم عليهم بالقتل وألبسهم ثياب التجار وأجلسهم مجلس الخليفة المستنصر حينما جمع الخليفة تجار الغلال والخبازين والطحانين، وقام الخليفة بقتل عدد من تلك الجماعة التي وجب عليها القتل ووصفهم بأنهم من محتكرين الغلال واتهمهم إنهم سبب في تلك الأزمة وساهموا في الخراب الذي قد حل بالبلاد، مما سبب خوف وذعر التجار والخبازين فتعهدوا بإخراج الغال وتوفير الخبز بالأسواق.[٧٣]

وفي خلافة الأمر بأحكام الله قام وزيره المأمون البطائحي بختم مخازن الغلال بختم الدولة كما أنه أحضر تجار الغلال وقد خيرهم بين أمرين ما بين أن تصبح غلاتهم تحت ختم الدولة إلى أن تصل الغلال الجديدة أو بين الأمر الثاني وهو أن يتم الإفراج عن الغلال مقابل أن يباع كل مائة أردب قمح بثلاثين دينار، فوافق البعض ورفض الآخر، وفي النهاية استطاع الوزير المأمون أن ينجح في حل تلك الأزمة وتوفير الغلال.[٧٤]

وقد حدثت أزمة اقتصادية في عهد الخليفة الفائز بنصر الله بسبب احتكار التجار للغلال وللسلع الغذائية في الأسواق الأمر الذي دفع الخليفة إلى اتخاذ قرار إخراج الغلال من الأهراء بكميات كبيرة مع تخفيض أسعار الغلال ومنع احتكار التجار لتلك المنتجات مما أدى إلى حل تلك الأزمة الاقتصادية في ذلك الوقت.[٧٥]

كما اتخذت الدولة الفاطمة والخلفاء عدة تدابير عامة أخرى للسيطرة على الأزمات الاقتصادية التي عانت منها البلاد المصرية في عهد الدولة الفاطمية منها

إخفاء أمر نقصان مياه النيل حتى لا يتوقع التجار بانخفاض مستوى النيل فيقوموا باحتكار الغلال وتخزينها وإخفائها مما يؤدي إلى رفع الأسعار بالأسواق المصرية [٧٦]، كما اتخذت الدولة الفاطمية تدبير تسعير المواد الغذائية وكان تسعير الغلال ضرورة هامة للسيطرة على الغلاء في الأسواق ومحاولة منع التجار من استغلال الأزمة الاقتصادية، مثلما فعل الحاكم بأمر الله بإصدار أوامره للمحتسب بتسعير القمح كل تليس بدينار القيراط والشعير العشر ويبات بدينار، والحطب العشر حملات بدينار، وكذلك سعر سائر الحبوب الأخرى والمبيعات[٧٧]، ومن ضمن الإجراءات الأخرى لمواجهة الأزمات الاقتصادية للدولة الفاطمية تدخل الدولة بالبيع والشراء للغلال وللمواد الغذائية عن طريق الأهراء والمتاجر الخاصة بالدولة إذا كانت تقوم بتوزيع الحبوب من تلك المتاجر الأهراء وقت الأزمات على الطحانين والخبازيين، أي أن تلعب الدولة الفاطمية دور التاجر ويكون له مخازن خاصة به وتقوم بتقديم السلع مدعومة للرعية مثل فكرة السلع التموينية في الوقت الحاضر.[٧٨]

هـ قرارات الخلفاء لمواجهة التعصب المذهبي:

على الرغم من أن الخلافة الفاطمية كان أساس نشيئتها الاختلاف المذهبي فهم أصحاب المذهب الإسماعيلي الذي كان هو المذهب الرسمي للدولة الفاطمية بالبلاد المصرية، وكان أهم أهداف الدولة الفاطمية هو نشر المذهب الشيعي بين الناس حتى تضمن توطيد سلطتها السياسية والدينية داخل الأراضي المصرية ولكن لم يكن من المقدر لهم النجاح في نشر المذهب الإسماعيلي رغم من الإجراءات الكثيرة التي اتبع الفاطميين لنشر مذهبهم، وظل المذهب السني محتفظًا بقوته بين الأهالي المصريين، إلا في بعض الأحيان تحول قليل من المصريين إلى المذهب الرسمي للدولة الفاطمية وذلك خوفًا من بعض القوانين التي فرضها الفاطميين على أصحاب المذهب المخالف، وكان أهم أسباب التي جعلت أصحاب المذهب السني يحتفظون بمذهبهم وتشريعاتهم إنهم رأوا في المذهب الشيعي ما يخالف مع الآيات القرآنية فمثلًا قد شرع المذهب

الشيعي أن ترث المرأة كل ما يتركه والدها إذ لم يكن لها أخ أو أخت مع وجود قرابة من ذو العصبية وهذا ما يخالف المهب السني بألا ترث المرأة أكثر من نصف ما يتركه والدها.

ونتيجة لما شاهده الفاطميين بمصر من قوة المذهب السني بين الشعب المصري، قد قرر الفاطميين ترك الفسطاط العاصمة المصرية القديمة لأصحابها من أهل السنة وأنشأ عاصمة جديدة تكون مركز لنشر المذهب الشيعي ومقر لأنصار دعوتهم، كما سمح الفاطميين لأهل السنة إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم.

أصدر الحاكم بأمر الله مجموعة من القرارات والقوانين التي كانت مبنية على التعصب المذهبي، وقد بالغ الحاكم بأمر الله في التعصب المذهبي حتى إنه أمر في سنة ٣٩٥هـ بنقش سب الصحابة على جدران المساجد وفي الأسواق والشوارع وقد شمل قراره في جميع البلاد المصرية(٧٩)، ولكن فيما بعد أراد الحاكم إرضاء الشعب المصري السني فخفف من تلك القرارات وألغى لعن وسب الخلفاء الثلاثة الراشدين وغيرهم من الصحابة وكان ذلك في سنة ٣٩٧هـ، كما أصدر أوامر بمحو نقوش السب واللعن للصحابة الأولين، كما أصدر الحاكم قرار بمنع المؤذنين من أن ينادوا بعبارة " حي على خير العمل " إلى الآذان وسمح لهم أن يقولوا في آذان الفجر " الصلاة خير من النوم " كما سمح الحاكم بإقامة صلاة الضحى وصلاة الترويح بعد أن منعها الحاكم بضع سنين(٨٠)، كما أصدر الحاكم بأمر الله أوامر بإنشاء مدرسة بغرض تدريس وتعليم المذهب السني، كما أنه الحق بتلك المدرسة مكتبة، وقد عين الحاكم بأمر الله الفاطمي أبا بكر الأنطاكي ناظرًا لتلك المدرسة وأخلع عليه الخلع وهو وكل من المدرسين الذين قاموا بالتدريس بمدرسة المذهب السني.(٨١)

وفي محاولة من الحاكم بأمر الله من أجل رغبته في التوافق بين المذهبين السني والشيعي على الخلاف القائم بينهما في فهم الأحكام وتطبيقها، قام الحاكم بأمر الله بإصدار مرسوم وذلك سنة ٣٩٨هـ ونص هذا المرسوم على إطلاق لكل مذهب

الحرية في أداء الشعائر الدينية الخاصة بهما[٨٢]، وقد أجاز هذا المرسوم الصادر من الحاكم بإتباع كل مذهب ما اتفق عليه أئمتهم وعلمائهم في حرية مثل صوم رمضان بالنسبة للمذهب الشيعي أن يصوموا الشهر الكريم دون التقييد برؤية الهلال بينما يصوم المسلمين أصحاب المذهب السني شهر رمضان إذا ثبت لديهم رؤية الهلال، وكذلك السماح لمسلمي الشيعة التكبير في الصلاة على الميت خمس مرات، بينما مسلمي المذهب السني التكبير في صلاة الجنازة على الميت أربع مرات. [٨٣]

وكذلك كانت السياسية التي انتهجها كلًا من الخليفة الظاهر والخليفة المستنصر إلى عدم إثارة أهل مصر أصحاب المذهب السني، فأطلقا لهم الحرية في أداء الشعائر الدينية الخاصة بالمذهب السني حتى أن أهملت في بعض الأحيان بعض مظاهر الشعائر الخاصة المذهب الإسماعيلي الشيعي فقد صار المؤذنون لا يحرصون على ترديد عبارة حي على خير العمل في الآذان حتى جاء الوزير بدر الجمالي الذي تشدد في إظهار الشعائر الشيعية.

الخاتمة

لقد لعب خلفاء الدولة الفاطمية دور كبير في المحافظة على الحكم الفاطمي في مصر من خلال السياسية التي اتبعها الخلفاء من تسامح وإطلاق الحرية وفي نفس الوقت حرصهم الشديد على توطيد أركان الدولة السياسي والديني من خلال الإصلاحات الاجتماعية التي حرص عليها الخلفاء في كافة جوانب المجتمع المصري واتخاذ عدة إجراءات إصلاحية لتنظيم المجتمع ومنع المظاهر التي عاصرت الدولة الفاطمية من إنحلال ولهو ومجون وغيرها وكانت لتلك القرارات آثارها الكبير في المجتمع المصري.

الهوامش

(١) أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢٧٧.

(٢) ابن القلانسي (أبو يعلي حمزة بن اسد بن علي بن محمد التميمي: ت ٥٥٥هـ/١١٦٠م): ذيل تاريخ دمشق، تحقيق أمر روز، مطبعة اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م، ص٢٣.

(٣) ابن الصيرفي: (أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان، ت: ٥٤٢هـ/١١٤٧م): الإشارة إلى من نال الوزارة، حققه عبد الله مخلص، مطبعة المعهد الفرنسي الخاص بالعاديات الشرقية، القاهرة، ١٩٢٤م، ص٩٤ – ابن طوير (أبو محمد المرتضي عبد السلام بن الحسن القيسراني، ت: ٥٢٤-٦١٧هـ /١١٣٠-١١٢٠م): نزهة المقلتين في إخبار الدولتين، حققه أيمن السيد فؤاد، دار النشر فرانتس شتايز شتوتغارت، ١٩٩٢م، ص٣٢-٣٣.

(٤) ابن الأثير (أبي الحسن علي ابن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني، ت: ٦٣٠ هـ): الكامل في التاريخ، راجعه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، ط١، ج٧، بيروت،١٩٨٧، ص٦٩- محمد حمدي المنياوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، القاهرة،١٩٧٠، ص٣٦.

(٥) المقريزي: (تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ت:٨٤٥هـ / ١٤٤٢م): الخطط المقريزية، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، ج١، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٧١.

(٦) المقريزي: (تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ت:٨٤٥هـ /١٤٤٢م): اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، ج٢، ط٢ القاهرة، ١٩٩٦م، ص٨٧.

(٧) ابن خلدون: (ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ت:٨٠٨هـ-١٤٠٦م): مقدمة ابن خلدون، حققه عبد الله محمد الدرويش، ج١، ط١، ٢٠٠٤م، ص٩٣٨.

(٨) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥م: ص٨٦.

(٩) تامر عارف: الحاكم الإمام خليفة وإمام ومصلح، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط١، بيروت، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م، ص٢١-٢٢ – محمود عبد الفتاح شرف الدين: أبو جعفر المنصور والحاكم بأمر الله (وجوه الاتفاق والاختلاف بينهما)، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بأسيوط، ع٤، ١٩٨٤م، ص٢٤٢.

(١٠) أحمد عبد الرزاق أحمد: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص١٨٣- حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٣٢م، ص١٣٢- أحمد مختار العبادي: مرجع سابق، ص٢٩٠.

(١١) ابن خلكان: (أبي العباس شمس الدين احمد بن محمد أبي بكر بن خلكان، ت: ٦٨١هـ): وفيات الأعيان، حققه إحسان عباس، ج٢، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٦٦.

(١٢) الإنطاكي: (يحي بن سعيد بن يحي الإنطاكي، ت: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٧م): تاريخ الإنطاكي، حققه عمر عبد السلام تدميري، جروس برس، لبنان، ١٩٩٠م، ص٧٠.

(١٣) مصطفي غالب: تاريخ الدعوة الإسماعيلية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت– لبنان، ص٢٢١–٢٢٢.

(١٤) محمود شاكر مشعان: سياسة الفاطميين في عزل رجال الدولة (٣٥٨–٥٦٧هـ/ ٩٦٩–١١٧١م) دراسة تاريخية، جامعة بابل، بحث بمجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع٤٢، ص١٤٠١.

(١٥) الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري ت: ٣٥٠هـ / ٩٦١م): الولاة والقضاة، صححه رأفت كاست، مطبعة الآباء اليسوعية، بيروت، ١٩٠٨م، ص٥٩٨ – ابن طوير: نزهة المقلتين، ص٦٩ – ابن حجر العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، ص٥٩٨ – أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي الفاطمي، مرجع سابق، ص٢٨٥.

(١٦) ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق، ص٦٠١.

(١٧) الإنطاكي: مصدر سابق، ص٢٠٥.

(١٨) Stanlcy Lanc-Poole, A History of Egypt Agcs, PP125-126 محمد أحمد محمد أحمد الكردوسي: قراءة بيئية في سجلات الحاكم بأمر الله الفاطمي، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ع٣١، ٢٠٠٩م، ص٣١٧.

(١٩) المقريزي: الخطط، ج٢، ص١٠٨.

(٢٠) محمد حسن سلامة: نهاية الحاكم بأمر الله الفاطمي، بحث، مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، مج ١٦، ع٢، ٢٠١م، ص١٥٥

- Stanlcy Lanc–Poole, A History of Egypt in the Middle Ages2007, PP.126.

(٢١) راغب العثماني: شهر رمضان في العهد الفاطمي، بحث بمجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، مج٥، ع٩، ١٩٦١م، ص٤٩٠٣.

(٢٢) المقريزي: الخطط، ج٢، ص٣٤١–٣٤٢ – محمد أحمد محمد أحمد الكردوسي: قراءة بيئية في سجلات الحاكم بأمر الله الفاطمي، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، كلية الآداب، ع٣١، ٢٠٠٩م، ص٣٢٦:٣٢٤.

(٢٣) ابن المقفع (ساويرس ابن المقفع أسقف الأشمونين: تاريخ البطاركة الكنيسة المصرية، قام بنشره يسي عبد المسيح وعزيز سوريال عطية، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ج٢،

القاهرة، ١٩٤٨م، ص١٢٤– السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي) : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ج٢، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ص٢٨١.

(٢٤) الإنطاكي: تاريخ الإنطاكي، ص٢٣٦.

(٢٥) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي (ت:٨٠٤هـ/ ١٤٧٠م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ج٤، القاهرة، ١٩٣٦م، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٢٦) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٦٠.

(٢٧) نريمان عبد الكريم: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص٨٤ – مها عبد الله الشرقي: موقف الخليفة الحاكم بأمر الله ٣٨٦–٤١١هـ/٩٩٦–١٠٢٠م من النساء، بحث بمجلة أبحاث البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج٤٤، ع١، ٢٠١٩م، ص٣٠٩.

(٢٨) إبراهيم رزق الله أيوب: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ١٩٩٧م، ص٥٥.

(٢٩) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٩٠.

(٣٠) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، نقلة إلى العربية محمد عبد الهادي أبو زيد، دار الكتاب العربي، ج٢، ط٥، بيروت– لبنان، ص١٥٧– مها عبد الله الشرقي: موقف الخليفة الحاكم بأمر الله ٣٨٦–٤١١هـ/٩٩٦–١٠٢٠م من النساء، بحث بمجلة أبحاث البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج٤٤، ع١، ٢٠١٩م، ص٣١٠.

(٣١) نهلة أحمد عبد الباقي: دور المرأة في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٦٢–٥٦٧هـ/ ٩٧٢–١١٧١م) دراسة سياسية اجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأردن، ٢٠١٠ م، ص٥٤.

(٣٢) أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٨٧.

(٣٣) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، الرياض، ١٩٨٣م، ص١٧٢– سوسن محمد: صور حضارية من التاريخ الإسلامي، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧، ص٥٥ – رمضان محمد رمضان الأحمر: الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الدولة الفاطمية (٣٥٨–٥٦٧هـ/ ٩٦٩–١١٧١م) شركة القدس للنشر والتوزيع، ص١٨٦.

(٣٤) الدواداري: (أبو بكر عبد الله بن أيبك، ت:٧٣٦هـ/ ١٤٣٢م): كنز الدرر وجامع الغرر، ج٦، تحقيق صلاح الدين المنجد وسعيد عاشور وآخرون، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٩٣.

(٣٥) المسبحي: (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن احمد): أخبار مصر في سنتين، تحقيق وليم.ج. سيلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٠، ص١٤.

(٣٦) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٢٢٥ – عبد المنعم عبد الحميد سلطان: الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، ١٩٩٩م، ص١١٥

(٣٧) ابن الأثير: (أبي الحسن علي ابن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني، ت: ٦٣٠ هـ): الكامل في التاريخ، راجعه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، ط١، ج٧، بيروت،١٩٨٧، ص٢٧٦ – محمد حسن سلامة: نهاية الحاكم بأمر الله الفاطمي، بحث، مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤته، مج ١٦، ع٢، ٢٠١م، ص١٥٥.

(٣٨) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١١٠.

(٣٩) ابن الأثير: المصدر السابق، ج٧، ص٢٧٦.

(٤٠) السيوطي: حسن المحاضرة، ج٢، ص١٥.

(٤١) الدواداري: كنز الدرر، ج٧، ص٢٥٨.

(٤٢) متز: الحضارة الإسلامية، ج٢، ص١٣١.

(٤٣) ابن الأثير: ج٧، ص٢٠٥.

(٤٤) المسبحي: أخبار مصر، ص٢٠ – المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١٣٧.

(٤٥) أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص١٦٥.

(٤٦) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١٢٠–١٢٦ – العيني: (شيخ المحمودي بدر الدين العيني، ت: ٨٥٥هـ): السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، حققه فهيم محمد علوي شلتوت، راجعه محمد مصطفي زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٧٥.

(٤٧) جالك تاجر: أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي حتى عام ١٩٢٢م، هنداوي، ٢٠١٢م، ص١٠٤–١٠٥ – حسن خضيري أحمد: علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، ط١، ص٢٧٨.

(٤٨) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٥١ – النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب: ج٢٨، ص١٠٤ – سلامة شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص٣٣.

(٤٩) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، ص٣٧ – ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٤٦– عبد المنعم عبد الحميد سلطان: المرجع السابق، ص٩٤.

(٥٠) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، ص٣٧ – ابن الأثير: الكامل في التاريخ: ص١٤٦.

(٥١) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج١، ص٣٢٣– النويري (أحمد بن عبد الوهاب، ت:٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد محمد أمين ومحمد حلمي محمد، مركز تحقيق التراث، ج٢٨، ١٩٩٢م، ص١٠٤.

(٥٢) محمود شاكر مشعان: سياسة الفاطميين في عزل رجال الدولة (٣٥٨–٥٦٧هـ/ ٩٦٩–١١٧١م) دراسة تاريخية، ص١٣٩٥.

(٥٣) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٥٣ – ابن ظافر: (أبو الحسن علي بن منصور ظافر بن حسين الأزدي ت: ٦٢٣هـ/ ١٢١٦م): أخبار الدول المنقطعة، تحقيق عصام مصطفي هزايمة وآخرون، مؤسسة حماده ودار الكندي للنشر، ط١، ج١، ١٩٩٩م: ص٦٣– قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى الغزو العثماني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٣٠.

(٥٤) سلامة شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ص٢٠١٢ – سامي العبيد محمد احمد: الحياة الاجتماعية والثقافية، ص٦٦.

(٥٥) الشيزاري: (عبد الرحمن نصر ت: ٥٨٩هـ/١١٩٣م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٦م، ص١٠٦– ابن الجوزي: (أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، ت: ٥٩٧هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج١٥، ص٦١ – جاك تاجر: المرجع السابق، ص١١١– عبد الستار مطلك درويش: أوضاع يهود الدولة الفاطمية من خلال رحلة بنيامين التطيلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع١، ٢٠١٤م، ص٤٥.

(٥٦) سلامة شافعي محمود: المرجع السابق، ص٢٠١٣.

(٥٧) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٥، ص١٣١

(٥٨) ابن حماد (أبو عبد الله محمد الصنهاجي، ت: ٦٢٨هـ/ ١٢٣١م): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤م، ص٥٤– سلطان، ص٩٦ – سلام: أهل الذمة، ص٢٠١٣ – أحمد عبد الرزاق احمد: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص١٨٥–١٨٦.

(٥٩) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص٥٣.

(٦٠) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص٥٩ – سلامة شافعي محمود: المرجع السابق، ص٣٦.

(٦١) ل.ا. سيمينوفا: تاريخ مصر الفاطمية (أبحاث ودراسات)، ترجمة وتحقيق حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١م، ص٢٠٧.

(٦٢) الأنطاكي: تاريخ الأنطاكي، ص٢٣٢

(٦٣) ابن طوير: نزهة المقلتين، ص٣٥ – المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٢٤١ – محمد حمدي المنياوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣١٣.

(٦٤) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية وظهورها في مصر، ص٣٠١.

(٦٥) النويري: نهاية الأرب، ج٢٨، ص١٣٠ – محمد سهيل طقوش: تاريخ الفاطميين في شمال إفريقيا ومصر وبلاد الشام، دار النفائس، ط٢، بيروت،٢٠٠٧، ص١٩٨-١٩٩ – عيسى أحمد عيسى العزام: أسعار المواد الغذائية في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨هـ-٩٦٨م / ٥٦٧هـ-١١٦٧م) بحث المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج١٨، ع٧٢، الكويت، ٢٠٠٠م، ص٤٣.

(٦٦) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص١٩٨-١٩٩ – عبد الحميد حسين محمود حمودة: عقوبة التشهير (التجريس) في مدينة القاهرة في العصر الفاطمي الأول (٣٥٨ – ٤٤٧هـ / ٩٦٩-١٠٥٥م)، مجلة وقائع التاريخية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات، ع٤، ٢٠٠٥م، ص٤٥-٤٦٢١٠ حيدر لفتة سعيد مال الله: التشهير في العصر الفاطمي (٣٥٨-٤٢٧هـ/ ٩٦٨ – ١٠٣٥م) دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج٨، ع١٥، ٢٠١٤م، ص٢٨٠ – عبادلية هيفاء: الأوضاع الاجتماعية في مصر الفاطمية، ص٢٤.

(٦٧) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة،١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، ص٨٢-٨٣.

(٦٨) أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٩٥.

(٦٩) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٤، ص٢٥٢

(٧٠) المقريزي اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١٢٦-١٣٣.

(٧١) تيسير محمد محمد شادي: الفساد في الدولة الفاطمية (سياسيًا – إداريًا – اجتماعيًا – اقتصاديًا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص٣٨٠.

(٧٢) المقريزي: نفس المصدر، ج٢، ص ١٤٥-١٤٦.

(٧٣) المقريزي: إغاثة الأمة، ص٢١-٢٢.

(٧٤) ابن المأمون: (الأمير جمال الدين أبو علي موسي بن المأمون البطائحي، ت: ٥٨٨هـ): نصوص من أخبار مصر، حققه أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ص٣٩- ابن ميسر: أخبار مصر، ص٩٢ – المقريزي: الخطط، ج١، ص٤٥١ – صالح محمد ارميح خرانبه: أحوال الدولة الفاطمية في عهد الخليفتين الآمر بأحكام الله والحافظ لدين الله، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٣م، ص٦٧.

(٧٥) أحمد السيد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٨م، ص١٧.

(٧٦) مشرف عطية: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٣٩٥.

(٧٧) المقريزي: إغاثة الأمة، ص٩١ – عيسى احمد عيسى العزام: أسعار المواد الغذائية في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨هـ-٩٦٨م / ٥٦٧هـ – ١١٦٧م) بحث المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج١٨، ع٧٢، الكويت، ٢٠٠٠م، ص٥٣.

(٧٨) أحمد السيد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٨م، ص١٥٥.

(٧٩) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٢، ص١٦٦.

(٨٠) المقريزي: الخطط، ج١، ص٣٤٢.

(٨١) محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص٧٨.

(٨٢) ابن خلدون (ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ت:٨٠٨هـ ١٤٠٦م: العبر وديوان المبتدأ والخبر، اعتنى بيه أبو صهيب الكرمي، بيتا لأفكار الدولية، الرياض ج٤، ص٦٠ – المقريزي: الخطط، ج٢، ص٢٨٧.

(٨٣) محمد جمال الدين سرور: المرجع السابق، ص٧٩.